

عدد من القيادات النسوية في ورشة المشاركة المجتمعية لـ **الكنوبير** :

التعليم ضرورة حياتيه وتعليم الفتاة هو تعليم جيل قادم الفرعائق رئيسي أمام تعليم الفتاة وآفة تلتهم كل شيء جميل

هناء الوجيه :

العمل الميداني
والشراكة
الإعلامية
ضروريان للتغلب
على المشكلة



فوزية نعمان:

التعليم
يخرجنا من
دائرة الفقر
إلى راحة
التنمية



بشرى هاشم:

مجانية
التعليم
ضرورة
حتمية



عائشة الحيمي:

المعوقات
كثيرة تبدأ
بالفتاة
وتنتهي
بالمجتمع



حنان الحبشي

المدرسة والمجتمع والفقر أكبر العوائق

وهذه كلها معوقات... فوزية نعمان - عضو مكتب تنفيذي في اتحاد نساء اليمن - رئيس جهاز نحو الأمية وتعليم الكبار سابقا - وكيل لقطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم سابقا:

معوقات تعليم الفتاة متعددة ومتشعبة لكن وباختصار وما يجب علينا التوقف عنده والاشتغال عليه هو مسألة خلق وعي مجتمعي بأهمية التعليم بشكل عام وتعليم الفتاة بشكل خاص... لأن التعليم يفتح أمام بناتنا ومجالات متعددة للعمل ويخرجهم من ضائقة الفقر إلى دائرة أرحب في العمل والإنتاج ويكسبهم مهارات حياتية... وعلى الجميع ادراك أن أي حوافز مؤقتة وينبغي على الجميع ادراك هذه الحوافز (تغذية مدرسية حقبية مدرسية) هي حوافز مؤقتة لن تستمر بشكل دائم فلنفرغ مثلا أني قدمت لك أي حافز فألحقت ببناتك وأولادك بالتعليم لكي تحصل على هذا الحافز وافرض أني أو المنظمة التي أعطتك هذا الحافز توقفت عن هذا لأي سبب كان... هل سترتبط مصير بناتك وبناتك بهذا الحافز... فالحوافز لن تستمر بشكل دائم وهذا ما يجب علينا إدراكه... الفقر يمثل عائقا كبيرا لكن لا ينبغي علينا أن نلجأ لنسبته ونغني عليه فقط فما يجب علينا هو فتح مجالات عمل متعددة تلبي احتياجات المجتمع فمثلا كنا في ما مضى نسندم غذائنا من الريف واليوم أصبح أهالي الريف يأخذون احتياجاتهم من المدينة بمعنى أن الأيدي العاملة أصبحت مغلطة لا تساهم في عملية التنمية بل وترسخ الفقر فما يجب علينا هو توظيف طاقنا واستيعابها في عمل دائم ومستمر يساهم في تنمية البلد ويساهم أيضا في الخروج من حلقات الفقر إلى رحاب سماء التنمية.

ومجتمعاً مديناً... عائشة الحيمي - منسقة مشروع مشاركة مجتمعية لدعم تعليم الفتاة قالت:

معوقات تعليم الفتاة كثيرة تبدأ بالفتاة وتنتهي بالمجتمع فهناك انقطاع اجتماعي ساند هو أن الفتاة تتعلم فقط حتى تتزوج وبعدها تتوقف عن التعليم لأنه سيأتي من تصرف عليها... كان غاية حياة الفتاة الزواج والنسب الأخر هو الأسرة حيث البنية المحيطة بالفتاة فهي الحلقة التي طبعت وخلقت هذا الانقطاع (تعليمي لفترة ثم عندما يأتي زوج انقطع عن التعليم فجعلت هذا شعورا وفعلا طبيعيا... ومن زاوية أخرى يبرز المجتمع كعائق خاصة بوجود البطالة فمادام الذكر تعلم ولم يجد عملا فما بالك بالمرأة التي قد يمتلئ عائقا آخر حيث أنه (المجتمع) لديه تخوفات من إرسال بناته لمناطق بعيدة بالإضافة لمشاكل أخرى قد تظهر مثل الزواج المبكر الذي يحمل الفتاة أعباء الأسرة من حمل وولادة وغيرها... حتى وان كان لا يوجد أحد يمنع البنات من مواصلة التعليم فهذه الأعباء كفيلا بذلك... الفقر هو ثالث هذه المعوقات وهو معوق رئيسي ويعتبر آفة كل شيء جميل خاصة في المجتمعات الريفية التي تعتمد على الفتاة في الأعمال المنزلية بالإضافة إلى الأعباء المترتبة على الأسرة (زي مدرسي وكتب ورسوم دراسية وصاريف مدرسية) التي تعتبر معيقا لعملية تعليم الفتاة خاصة في المناطق الريفية. نقطة أخيرة بالنسبة للقوانين العامة فهناك تشريعات مساندة للتعليم لكن تبقى هذه القوانين غير مراعية لخصوصية الفتيات في مجتمعنا من حيث مراعاة مواقع المدارس، رسوم الدراسة، المدارس المنفصلة... كل هذا يحتاج إلى تكاتف جميع من في الدولة (نظاما حاكما

التعليم ضرورة حياتية وتعليم الفتاة هو تعليم جيل قادم... وعلى هامش ورشة تشدين مشروع المشاركة المجتمعية لدعم تعليم الفتاة التقينا ببعض القيادات النسوية في مجال منظمات المجتمع المدني واستطلعنا آراءهن حول معوقات تعليم الفتاة وحلول هذه المعوقات وطرق التغلب عليها... وكانت الحصيلة في التالي:

صنعاء / لؤي عباس غالب

المجال فيبعد قيامنا بلقاءات ميدانية وحوارات شخصية مع أكثر من طرف اتضح لنا انه يمكن تقسيم المعوقات إلى ثلاثة محاور اولها المدرسة حيث أن المدرسة تعاني من جوانب قصور تساهم في نفور الفتاة من التعليم فمثلا تقع المدارس في أماكن بعيدة، ولا تتوفر فيها حمامات مستقلة خاصة بالفتيات، بالإضافة إلى الشحة والنقص في الكادر النسائي المتخصص، ولكون بعض المدارس محتلمة يتحفظ بعض الأهالي عن تدريس بناتهم، هذا من جانب ومن جانب آخر فإذا ما انتقلنا إلى حلقة أوسع نلاحظ أن المجتمع قد يمثل عائقا آخر حيث أنه (المجتمع) لديه تخوفات من إرسال بناته لمناطق بعيدة بالإضافة لمشاكل أخرى قد تظهر مثل الزواج المبكر الذي يحمل الفتاة أعباء الأسرة من حمل وولادة وغيرها... حتى وان كان لا يوجد أحد يمنع البنات من مواصلة التعليم فهذه الأعباء كفيلا بذلك... الفقر هو ثالث هذه المعوقات وهو معوق رئيسي ويعتبر آفة كل شيء جميل خاصة في المجتمعات الريفية التي تعتمد على الفتاة في الأعمال المنزلية بالإضافة إلى الأعباء المترتبة على الأسرة (زي مدرسي وكتب ورسوم دراسية وصاريف مدرسية) التي تعتبر معيقا لعملية تعليم الفتاة خاصة في المناطق الريفية. نقطة أخيرة بالنسبة للقوانين العامة فهناك تشريعات مساندة للتعليم لكن تبقى هذه القوانين غير مراعية لخصوصية الفتيات في مجتمعنا من حيث مراعاة مواقع المدارس، رسوم الدراسة، المدارس المنفصلة... كل هذا يحتاج إلى تكاتف جميع من في الدولة (نظاما حاكما

هناء الوجيه محررة صفحة المرأة في صحيفة الميثاق قالت:

معوقات تعليم الفتاة كثيرة لعل أهمها نقص الوعي المجتمعي وما يحتاجه لزيادة هذا الوعي هو عمل ميداني وشراكة اعلامية... فمقرب الفتاة من التعليم له عوامل متعددة منها الفقر والحالة الاقتصادية المحدودة بالإضافة إلى العادات والتقاليد.

ويكمن العلاج الصحيح بتطبيق البرامج والورش التي تساعد في التغلب على هذه الأمور لكن ومن وجهة نظري أن التوعية الإعلامية هي الأساس لأن مخبرات التعليم قد تتوقف فنتسحب آثار هذا الإيقاف على الأسرة التي تسحب أبنائها وبناتها من التعليم ومنه تنجلي حقيقة أن التوعية الإعلامية لها دور مهم وأساسي في القضاء على جميع معوقات تعليم الفتاة.

بشرى الغدادي - رئيسة مؤسسة المراد للتنمية الاجتماعية قالت: معوقات تعليم الفتاة في مجتمعنا البني عديد منها الزواج المبكر والفقر هذا من جانب ومن جانب آخر ضعف دور الدولة في المساهمة في تدعيم عملية التعليم عموما وتعليم الفتاة على وجه الخصوص حيث يمكن للدولة أن تدعم التعليم وتسهل من إجراءاته خاصة للأسر ذات الدخل المحدود فمثلا يمكن أن تحفز الدولة الأسر على التعليم بوضع محفزات مثلا من لديه أربعة أطفال يعفى اثنان منهم من الرسوم الدراسية أي يدفع رسوما عن اثنين ويسمح للأخريين بالالتحاق بالتعليم مجانا... وهذا وفي هذه القضايا أود أن أطرح رأيي الشخصي، وهو إيماني العميق بضرورة ميّانية التعليم أي أن يكون التعليم ولو على الأقل في المرحلة الأساسية مجانياً... رئيسة جمعية الأسرة قالت حنان الحبشي - رئيسة جمعية الأسرة قالت دعني أتكلّم عن معوقات التعليم من خلال مجهوداتنا في الجمعية في هذا

المشاركون في المؤتمر الأول للاتحاد التعاوني الاستهلاكي لـ **الكنوبير** :

تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية في النهوض بالعمل التعاوني وتفعيل دور الجمعيات والاتحادات

عقد المؤتمر هو بداية الطريق لتأسيس اتحاد استهلاكي لأول مرة في اليمن



جانب من المشاركين في المؤتمر الأول للاتحاد التعاوني الاستهلاكي

على الجمعيات إثبات نجاحها بالمنافسة وإيصال الخدمات والسلع إلى كافة المناطق

برعاية وزارتي الصناعة والتجارة والشؤون الاجتماعية والعمل عقد يوم الاثنين الماضي بصنعاء المؤتمر الأول للاتحاد التعاوني الاستهلاكي تحت شعار (الوحدة عزتنا والديمقراطية نهجنا والتنمية هدفنا) بمشاركة (21) جمعية استهلاكية من مختلف محافظات الجمهورية.

صحيفة (14 أكتوبر) التقت عدداً من القيادات المعنية لمعرفة أهمية المؤتمر ودور الجمعيات الاستهلاكية في السوق اليمنية فألى التفاصيل:

صنعاء/ سمير الصلوي

العرض والطالب بحاجة إلى تدخلات

الدكتور/ يحيى بن يحيى المتوكل وزير الصناعة قال إن انعقاد المؤتمر الأول للاتحاد التعاوني الاستهلاكي برعاية وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والتجارة هو تأكيد على حرص الوزارتين على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي الذي يؤكد النهوض بالعمل التعاوني وتفعيل دور الجمعيات والاتحادات في تكوينها لما له من أهمية كبيرة باعتبارها الطرف الأول في تكوين الاقتصاد الوطني للدولة وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي تتطلب مواجهة مثل هذه الأزمات وتفرض مراجعة بعض السياسات والأخذ في الاعتبار الأدوار المختلفة للمجتمع، فإقتصاد السوق ليس فقط تفاعل العرض والطالب دون أن تكون هناك تدخلات مناسبة والأخذ في الاعتبار الجانب الاجتماعي الذي ينبغي الاهتمام به ووضع المعالجات اللازمة للاختلالات الموجودة في اقتصاد السوق.

وأضاف أن سياسات الوزارات المختلفة تؤكد أهمية هذا الدور الذي شهد تراجعا خلال السنوات الماضية والذي كان له أثر ملموس في حياة القوى العاملة وذوي الدخل، داعياً الجمعيات التعاونية إلى ممارسة دور أكثر وضوحاً في العمل الحرفي وإيجاد آلية تكاملية لأعمالها وان لا تبقى منفصلة.

وأكد أن وزارة الصناعة تستعمل على تعزيز تواجد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في كافة محافظات الجمهورية وتوسيع دائرة الوعي بالعمل التعاوني بين المواطنين وفي إطار الحركة التعاونية بما يحقق التنمية في تحسين معيشة المواطن وإعمار الوطن.

الاتحادية الطريق الصحيح

الأخ/ علي صالح عبدالله وكيل وزارة الشؤون

عقد المؤتمر بعد تجاوز عدد من التحديات هو نجاح بذاته، وأتمنى من الجهات المعنية دعم ومساندة الاتحاد وخاصة في هذه المرحلة التي تتطلب الوقوف والماندة، كما أتمنى من الجمعيات المتعززة والتي نهبت ممتلكاتها أثناء حرب الانفصال أن تعاود نشاطها وأن تتجاوز التعرّيب القائمة، ونأمل أن تقوم هذه الجمعيات بإيصال السلع الغذائية إلى كافة المناطق في اليمن وبإقل التكاليف وأن تتخذ آراء وأفكاراً جديدة للمنافسة في السوق وهو ما نجحنا به في جمعيتنا وحققنا نجاحاً كبيراً بمساندة الجهات الحكومية ونتمنى فتح المجال أمام التعاونيات بالأعضاء الجمركي لتعزيز دورها في السوق.

نواة محرك العمل التعاوني

أما الأخ/ عبداللطيف جهوم مدير الجمعية بوزارة الصناعة والتجارة يرى بحسب قوله إن المؤتمر الأول للاتحاد العام للجمعيات الاستهلاكية يعتبر المؤتمر الأول الذي من خلاله إن شاء الله سنعمل على تنشيط عمل الجمعيات التعاونية والاستهلاكية ودعم وتنشيط وضع الاتحاد العام حتى تواكب الجمعيات الاستهلاكية المرحلة الاقتصادية للسوق الحر المتمثل في تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار خدمة للمستهلك وخاصة من ذوي الدخل المحدود وبناء المناطق النائية، ونأمل أن يكون المؤتمر هو النواة المحركة للعمل التعاوني الاستهلاكي ولدنيا عدد من الخطط الزائدة عدد الجمعيات الاستهلاكية بما يؤدي دوراً إيجابياً في إيصال السلع والخدمات للمستهلك بأقل الأسعار وبأفضل الموصفات والمؤتمر ضم (21) جمعية من مختلف محافظات الجمهورية وتتمنى أن نصل إلى ما وصلت إليه عدد من الدول الشقيقة.



علي صالح عبدالله



عبداللطيف جهوم



أحمد صالح

في ظل ظروف اقتصادية صعبة أهمها سيادة قوانين السلطة والمنافسة الحرة بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة وينبغي أن يستمر الاتحاد في نشاطاته وحضوره في الميدان وأدعو جميع المواطنين إلى الالتفاف حول الاتحاد وجمعياته كونه مرتبطاً بخدمة المواطن في الدرجة الأولى وتحسين المستوى المعيشي للناس.

وأكد أن الاتحاد إذا لم يوجد الإصرار لدى قياداته فإن مصيره سيكون الفشل لأن الحاقدين والمترصين بالاتحاد لايزالون متواجدين وسبواجهون نشاطه بكل ما يملكون لأشغاله، ولكن يجب على قيادة الاتحاد وضع اليات سليمة للعمل وتضافر وتكاتف جهود أعضاء وقيادات الاتحاد إلى جانب إيجاد وعي أعضاء الاتحاد بكيفية دخول السوق والتعامل مع الآليات الجديدة وقوانين السوق التي تتغير كل يوم وهو ما يستوجب

الاجتماعية تحدث عن أهمية إنشاء الاتحاد وأهم الهام المناطق به بقوله إن انعقاد المؤتمر الأول للاتحاد التعاوني الاستهلاكي بعد خطوة مهمة وتشعر ان هذا المؤتمر سيغطي شرعية قانونية للقيادة حتى تستطيع أن تتولى وتبني قضايا الاتحاد وأعضاءه وأعضاء الجمعيات الاستهلاكية المشاركة (21) محافظة في البداية بعدد من الجمعيات التي استوفت الشروط والمعايير المطلوبة حسب القوانين التي تم تطبيقها بمنتهى الحذر وهي (21) جمعية من أصل (93) جمعية وبقية الجمعيات وجدنا أنها متعززة أو مجمدة أو غير قانونية.

وأضاف: وتنبع أهمية هذا المؤتمر من كون الاتحاد بجمعياته الاستهلاكية بعد عرض لعملية تدمير كبير أثناء حرب الانفصال وما بعد ذلك فأصحاب المصالح والحاقدون على نشاط الاتحاد حاولوا الإيعاد للاتحاد نشاطه لمنافستهم وفتح المجال أمامهم للظلم والتعسف والتدمير، فحنج جهة إدارية قانونية عملنا على عقد المؤتمر وفقاً للشروط القانونية وبهذا تكون قد حققنا نجاحاً أولياً أمام عدد من المصاعب وأقول ان هذا المؤتمر واجهنا صعوبة كبيرة في عقده بسبب ما تعرض له من تدمير وأصول للممتلكات والألات المختلفة وتحقيقه ان الاتحاد هو بداية الطريق لتأسيس اتحاد استهلاكي لأول مرة في اليمن بصورة قانونية واختيار قيادة جديدة نابعة من الاختيار الطوعي والانتخاب هي خطوة للنجاح.

كما أن أوراق العمل المقدمة تضع الهيئات المنتخبة أمام مسؤوليات والتزامات كبيرة جداً ينبغي أن ينيرو لها كما ينبغي أن يكون الاتحاد حاضراً في الأسلحة إلى جانب بقية الاتحادات لاستكمال هيكلية العمل التعاوني كونه يحمل أهدافاً قانونية وتنظيمية وفنية وسيعمل